

دور التجارة الالكترونية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الدول العربية

The role of electronic commerce in achieving economic growth

Study the case of Arab countries

عويشة بوزيد^{1*}، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر، awichabouzid@yahoo.fr

تاريخ قبول المقال: 03/05/2023

تاريخ إرسال المقال: 09/01/2023

الملخص:

أصبحت التجارة الالكترونية واحدة من الأولويات في عصر العولمة، فالعالم اليوم أولاهها اهتماما كبيرا لما تحققه من ربح سريع من خلال الجهد القليل والوقت السريع، فما هو ملاحظ حاليا انصياح دول العالم وعلى اختلاف طبيعتها وراء هذه التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد لعبت الشبكة الدولية للمعلومات دورا محوريا في تسيير الأعمال ذات الطبيعة التجارية بالنمط المعاصر الحديث، والدول العربية السائرة في طريق النمو من البلدان التي أصبح لزاما عليها مسايرة هذا التطور من خلال تطبيق نظم حياة جديدة عصرية بما فيها المجال التجاري، هذا الأخير الذي هو في تحول تدريجي من صفته التقليدية إلى صفته الحديثة وذلك إن دل على شيء إنما يدل على أن التجارة الإلكترونية ستصبح نموذج التجارة القائم بين المنظمات والأفراد خلال هذا القرن في كافة أرجاء العالم، من خلال هذا المقال سنركز على معرفة مدى مساهمة هذا النمط الجديد من التجارة في تحقيق تنمية الوطن العربي اقتصاديا، إلى جانب أهم تحدياتها.

الكلمات المفتاحية:

الدول العربية، التجارة الإلكترونية، التكنولوجيا، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

Electronic commerce has become one of the priorities in the era of globalization. The world today pays great attention to the quick profit that it achieves through little effort and quick time. What is currently observed is the compliance of the countries of the world and of their different nature - if you will - behind these recent developments and developments in the field of technology Information and communications, the international network of information or what is termed as “the Internet” has played a pivotal and key role in the conduct of business of a commercial nature in the modern contemporary style, and the Arab countries on the

* عويشة بوزيد.

path of growth are among the countries that have become obliged to keep pace with this development and keep pace with it through the application of systems A new modern life, including the commercial field, the latter which is in a gradual transformation from its traditional character to its modern electronic character, and that if anything indicates that electronic commerce will become the existing trade model between organizations and individuals during this century in all parts of the world.

Key words :

Arab countries, e-commerce, technology, economic development.

المقدمة:

تمثل التجارة الالكترونية جزءا من التجارة التقليدية، وقد ظهرت كنتيجة حتمية لحدوث الثورة الصناعية الثالثة القائمة على صناعة البرمجيات، الانترنت، الفضائيات المفتوحة وكذلك اختراع الحاسوب، مما أدى بالنهاية إلى إحداث نقلة نوعية في نمط المعاملات على كافة المستويات والأبعاد ومنها المجالين الاقتصادي والتجاري.

من هنا أضحت التجارة الالكترونية ضرورة فرضتها الظروف وقد اعتبرت أنسب وسيلة للتجارة الحديثة المعاصرة والمساهمة في دعم العمل التجاري وتطويره وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة. إن غالبية الدول العربية ومع بروز ثورة المعلومات حاولت أن تكيف نظمها وقوانينها ومعاملاتها مع هذا التطور، وبذلك انتهجت العديد من البرامج والخطط المتضمنة الترويج لفكرة التجارة الالكترونية التي لم تنتشر بالشكل المرغوب نظرا لتراكم جملة من العراقيل فمنها ما يتعلق بالجانب المادي ومنها ما يرتبط بالجانب التنظيمي القانوني لهذا النمط الحديث من التجارة.

وفي هذا السياق هناك مجهودات حثيثة في الدول العربية تدعو إلى تطوير بيئة الأعمال الالكترونية عن طريق توفير البنى التحتية اللازمة لذلك، لكن وعلى الرغم من ذلك أكدت أغلب الدراسات أن الفجوة الرقمية بين هذه الدول - باستثناء دول الخليج التي حققت نتائج جيدة في هذا المجال - وغيرها من الدول المتقدمة في تزايد كبير.

تأسيسا على ما سبق أثّرنا إشكالية تتعلق بنسبة مساهمة التجارة الالكترونية في تحقيق النمو الاقتصادي في هذه المجتمعات، وكذلك ركزنا على معرفة الصعوبات والمعوقات التي تعترض سبيل تطويرها، مبرزين سبل مواجهتها والخروج من الحلقة المفرغة التي لازالت تدور فيها هذه البلدان فيما يتعلق بهذا الشأن.

المبحث الأول: دور التجارة الالكترونية في تعزيز النمو الاقتصادي للدول العربية

أصبح هناك إجماع بأن التجارة الإلكترونية لها دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي هذا الأخير الذي يعبر في مجمله عن:

"حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد"¹

فمن هنا يمكن القول بأن النمو الاقتصادي لن يتحقق إلا عند الحد الذي تكون فيه الزيادة في الدخل على المدى الطويل أي بنوع من الاستمرارية والثبات، كما أن الزيادة في الدخل الوطني يجب أن تصاحبها زيادة حقيقية في دخل الفرد.

وبطبيعة الحال النمو الاقتصادي إنما هو محصلة لمجموع المعاملات والنشاطات التي يقوم بها الأفراد على مختلف المستويات والميادين، ولعل المعاملات التجارية واحدة من أهم تلك المعاملات التي تحقق زيادة في مداخيل الأفراد واليوم في هذا العالم المعاصر أصبح من الضروري على هؤلاء الأفراد أن يتكيفوا مع ظروف البيئة الرقمية القائمة على سرعة انتشار المعلومة وسهولة الحصول عليها، ولعل المجال التجاري واحد من أهم المجالات التي تأثرت بهذا التطور.

وبالرجوع إلى معرفة دور التجارة الالكترونية* في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في أوساط الدول العربية سننطلق بداية من تحديد طبيعة اقتصاديات الدول العربية، ثم نكشف عن واقع الاقتصاد الرقمي العربي ودوره

¹ - فضيلة ملواح، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990 - 2018"، في: *Revue d'économie et de statistique appliquée*، 2020، ص: 128.

* تعرف التجارة الالكترونية - حسب منظمة التجارة العالمية - على أنها:

"كل عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات التي تتم بالاعتماد على شبكات حاسوبية باستخدام أساليب صممت خصيصا لذلك".

بالاعتماد على مضمون هذا التعريف نستنتج ما يلي:

- الإعلان عن السلع والخدمات والتي يتم عرضها عبر الشبكة من خلال متاجر افتراضية أو مجال بيع على الانترنت.
- تبادل المعلومات والتفاعل والتفاوض بين البائع والمشتري من خلال الشبكة.
- عقد الصفقات وإبرام العقود من خلال الشبكة.
- سداد الالتزامات المالية من خلال وسائل الدفع الالكترونية.
- عمليات توزيع وتسليم السلع والخدمات والمعلومات ومتابعة الإجراءات .

أما وزارة الصناعة والتجارة الفرنسية فقد قدمت تعريفاً حول التجارة الالكترونية مفاده:

"التجارة التي تشمل جميع المبادلات الالكترونية ذات العلاقة بالنشاطات التجارية، فهي تعني تلك العلاقات بين المؤسسات، العلاقات بين المؤسسات والإدارات والمبادلات بين المؤسسات والمستهلكين، فالتجارة الالكترونية تغطي في ذات الوقت تبادل المعلومات والتعاملات الخاصة بالمنتجات والتجهيزات أو السلع الاستهلاكية والخدمات، وسائل وطرق الاتصالات المستعملة متعددة: هاتف، تليفزيون، الأنترنت

في تحقيق التنمية ببعدها الاقتصادي، لننتقل إلى تبيان تجليات إسهامات التجارة الالكترونية في تحقيق النمو الاقتصادي بالمنطقة.

المطلب الأول: طبيعة اقتصاديات الدول العربية

لننتقل من الفكرة القائلة بأن مشكلة العالم العربي الأساسية تتجلى في ضعف إدراكه لحقيقة أن الإصلاح الشامل لا يمنحه فقط القدرة على مواجهة المخاطر والتحديات والتدخلات الخارجية، بل يمثل المدخل الصحيح لتلبية حاجاته الذاتية، وتطوير أوضاعه الداخلية المختلفة، كما يعد أهم عامل من عوامل تقليص الفجوة بينه وبين العالم المتقدم في مختلف المجالات الاقتصادية، العلمية المعرفية والتكنولوجية، وما هو ملاحظ أن هذا النظام العربي متجاوب بشكل كبير مع ما يمليه النظام الدولي، إلا أنه مقابل ذلك يمتنع عن الاتجاه نحو البدء بالتغيير والتحول السياسي من خلال عمليات الإصلاح، وكذلك عدم قبول الشروع في تأسيس مشروع التكامل الاقتصادي العربي بحجة الحفاظ على السيادة الوطنية، وهذا ما أثر بالسلب على الواقع القومي والحضاري للدول العربية¹

في الحقيقة العالم العربي لازال يدور في حلقة مفرغة يطبعها الفشل في مجالات السياسة، الاقتصاد والمجال الثقافي الحضاري فهو لم يستطع تطوير نفسه في شكل نظام إقليمي - قومي موحد، ضف إلى ذلك اخفاقاته المستمرة والكبيرة في مواجهة التحديات التي تواجهه ولعل التغيير والتحديث هما السبيل الأمثل نحو تحقيق تنمية سياسية تمثل انطلاقة نحو احداث الإصلاح الشامل في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والتي أضحت اليوم تعد العامل الأساسي في مواجهة المخاطر الخارجية الدولية المتمحورة حول التدخل في الشؤون الداخلية العربية².

وعلى الرغم من ذلك لا ضير أن الوطن العربي* في مجمله يشكل نظاما إقليميا خاصا ولقد نجم عن التفاعلات التي تمت بين عناصره سواء أكانت تفاعلات إيجابية أم سلبية، مجموعة خاصة وفريدة من الديناميات فثمة عوامل كثيرة تدفع المنطقة إلى أوجه من التفاعل التعاونية ومنها ما يصل إلى حد الوحدة الكاملة وفي مقدمتها اللغة المشتركة والثقافة والخبرة التاريخية، ناهيك عن مجموع المشاكل والتحديات المشتركة التي تواجهها

....خصائصها المشتركة هبي معالجة المعلومة الرقمية التي تحوي المعطيات، النصوص، الأصوات والصور"، للمزيد من التفاصيل حول مفهوم التجارة الالكترونية راجع: طرشي محمد وبوفليح نبيل، "التجارة الالكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول"، في: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد: 14، العدد: 19، 2018، ص: 38.

¹ - أشواق عباس، أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة مقاربة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني، ط1، بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، 2016، ص: 99.

² - المرجع نفسه، المكان نفسه.

المنطقة في الوقت الراهن، وعلى العموم عمد ولا زال القوميون العرب إلى التشديد على الملامح المشتركة فيما بين العناصر المكونة للنظام العربي وهم بذلك يحاولون أن يحققوا تطوير هذه القواسم المشتركة مما يؤدي إلى تكامل واندماج سياسي، اقتصادي واجتماعي، وفي المقابل هناك من يتعارض وهذه الفكرة وهم دعاة مشروع تقسيم هذا القطر العربي، إلا أن الحقيقة الواقعية الثابتة مفادها أن القومية العربية حقيقة لا نقاش فيها¹

تأسيساً على ما سبق نستطيع القول بأن الوطن العربي يمثل قوة كامنة في المجال الاقتصادي خاصة فلو كان هناك عزيمة حقيقية نحو تجسيد مشاريع التكامل السياسي - الاقتصادي لأضحى من الاقتصاديات المؤثرة في العالم، إلا أن الحقيقة الواقعية أثبتت عكس ذلك فالتشرذم وعدم الاتفاق لازالاً يطبعان سياسات هذه الدول في مجملها، ولازالت اقتصاديات هذه الدول تابعة، هشّة وضعيفة وبدرجات متفاوتة لذلك وجب على المسؤولين وصناع القرار السياسي من إعادة النظر في خططهم واستراتيجياتهم.

فبالنسبة للتحديات الاقتصادية فهي تتمثل في اختلال شروط التبادل التجاري بين الأقطار العربية والعالم الخارجي، وبخاصة البلاد الرأسمالية المتقدمة، فكل المؤشرات المستقبلية تفيد أن أسعار المواد الخام وحتى السلع الصناعية التقليدية تتجه نحو الانخفاض، بينما أسعار الخدمات الفنية ونتاج التكنولوجيا تتجه نحو الارتفاع، وكما هو معلوم تقريباً كل أقطار الوطن العربي منتجة ومصدرة للمواد الخام أساساً، وفي أحيان أخرى نجد أنها أيضاً منتجة ونصف مصدرة للسلع الصناعية التقليدية، وللإشارة فإن التحدي الأكثر خطورة عليها هو تحدي تحقيق الأمن الغذائي حيث أن غالبية الدول العربية هي مستوردة للغذاء، ونسبة هذا الاستيراد في تزايد مستمر منذ السبعينات، ولهذا سيكون حجم الاختلال في علاقات العرب الاقتصادية مع الخارج سيكون في تزايد دائم، وهذا ما يجر بالعديد من الدول العربية خاصة الغير نفطية إلى المديونية وفي المقابل تضائل أرصدة البلدان العربية النفطية أو تلك المصدرة للمواد الخام، ناهيك عن استيراد السلاح بأسعار باهضة الثمن خصوصاً بالنسبة لتلك المناطق التي تكثر فيها النزاعات والحروب.²

ما يلفت الانتباه هنا هو مدى تبعية الدول العربية السائرة في طريق النمو إلى غيرها من الدول المتقدمة على المستوى الاقتصادي وهذا ما ميز جل اقتصاداتها التي عادة ما أطلقت عليها تسمية "الاقتصاديات التابعة". وللإشارة فإن الأقطار العربية التي رشحت أكثر لتأثيرات النظام العالمي والمتغيرات الدولية بشكل سلبي في المجال الاقتصادي هي المغرب، السودان، موريتانيا واليمن، ثم تليها مجموعة أخرى من الدول هي جمهورية

¹ - حسين نافعة، "القومية العربية والتفكك في الوطن العربي/ رد على آراء فؤاد عجمي"، في: دورية المستقبل العربي، السنة الرابعة، العدد: 35، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982، ص: 6.

² - غسان سلامة وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي - مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط.3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص - ص: 350 - 351.

مصر، تونس، سوريا، الأردن وجيبوتي، وبعدها تليها مجموعة أخرى ثالثة هي: العراق، الجزائر ولبنان ويلاحظ أن هذه الأقطار الأربع عشر جميعا ستعاني من أزمات مشتركة تتعلق بسياسية المشروطينة والديون الخارجية واختلال موازين مدفوعاتها وحتى بالنسبة للدول النفطية سيكون النفط نقمة عليها أكثر مما هو نعمة لأنه سيعرضها للأطماع الخارجية وهذا ما سيؤثر بالسلب على اقتصاداتها.¹

بالاعتماد على كل ما تم عرضه من أفكار نستطيع القول بأن الميزة التي تطبع اقتصادات الدول العربية مجتمعة هي أولا تبعيتها لأنها تعتمد على تصدير المواد الخام الطبيعية دونما أي جهد وإنتاج وهي دائما تحتاج لنظيراتها من الدول المتقدمة لإشباع حاجاتها الأساسية المتعلقة بالغذاء أولا ثم الصحة والمعدات وغيرها من المنتجات الضرورية، لذلك نستطيع القول بأن الاقتصاد العربي هو ذلك الاقتصاد الريعي الهش الضعيف لأنه ببساطة غير منتج يعتمد على الاستهلاك وفيما يلي سنوضح ذلك انطلاقا مما أدلى به الباحث "علي عتيقة":

"لا بد من التأكيد على أن الثروة النفطية تشكل أهم الموارد الطبيعية الناضبة في الوطن العربي بشكل عام، وفي الأقطار العربية النفطية بشكل خاص، لذلك فإن تطوير هذه الثروة بغرض استثمارها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين القطري والقومي يشكل في نظري أهم وأخطر تحد اقتصادي واستراتيجي تواجهه الأقطار النفطية في الوقت الحاضر"²

كما أضاف قائلا:

"إن الثروة النفطية بهذا المفهوم تمثل الجسر المادي الأساسي الذي يستطيع إن أحسن بناؤه واستعماله أن يمكن الدول العربية النفطية من العبور إلى مرحلة ما بعد النفط عن طريق تنويع وتنمية مصادر الدخل المتاحة وتطوير الثروة البشرية على أسس متوازنة، ومما لا شك فيه أن مثل هذا التوجه يفترض تبني سياسة تنمية قطرية وعربية مشتركة في آن واحد، بل يتطلب النجاح في مثل هذا المنهج زيادة الاعتماد المتبادل بين الأقطار العربية على أسس موضوعية تأخذ في الاعتبار كافة الموارد الطبيعية والبشرية في الوطن العربي ككل".³

إن حاول الباحث "علي عتيقة" أن يلخص أسباب تعثر تقدم الدول العربية خصوصا من الناحية الاقتصادية مبرزا أن النفط نعمة ونقمة في الوقت ذاته، معتبرا إياه نعمة في الوقت الذي تستثمر عوائده بما ينفع البلدان العربية ويطور من اقتصاداتها، ومن ناحية أخرى يصبح نقمة عليها في حال عدم الاستثمار في عوائده وتجسيد مشاريع تنموية ضخمة تحقق النمو والتنمية على المدى البعيد وهذا في الحقيقة هو حال الدول العربية النفطية اليوم ككل.

¹ - المرجع نفسه، ص- ص: 351-352.

² - عمرو كمال حمودة، منظمة الأولك .. إلى أين؟ دور منظمة الدول العربية المصدرة للنفط في حماية المصالح العربية، ط1، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، 1993، ص: 18.

³ - المرجع نفسه، المكان نفسه.

في ختام هذا العنصر ارتأينا تلخيص أهم الخصائص المشتركة التي تميز الاقتصادات العربية وهي على النحو التالي:

- جميع الدول العربية هي دول تابعة لدول المركز - كما أسلفنا الذكر - إلا أن هناك تفاوت في درجة هذه التبعية.
 - الأساس الذي تقوم عليه هذه التبعية هو إعادة إنتاج علاقات الإنتاج المحققة لمصالح المراكز الرأسمالية العالمية.
 - هناك تدني واضح في مستوى التطور الاقتصادي في جميع الدول العربية ما أدى إلى ضعف في تطور القوى المنتجة.
 - تخلف الهياكل الاقتصادية وتشوهاها حيث أن قطاعات انتاج المواد الأولية والاستخراجية وبعض الصناعات التحويلية هي القطاعات البارزة في هذه الدول.
 - التراجع المستمر لدور الدول العربية في المساهمة في التجارة الدولية مقارنة بنظيراتها من الدول المتطورة.
 - انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وذلك جراء انخفاض نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع دول العالم المتقدم.
 - انتشار مظاهر الفساد بشتى أنواعه وارتفاع نسب البطالة في الدول العربية.
 - انتشار وزيادة معدلات الفقر في البلدان العربية.
 - تعاني غالبية اقتصاديات الدول العربية من تخلف كبير على المستوى التكنولوجي وأساليب الانتاج مقارنة بما يحدثه التقدم التكنولوجي في دول العالم المتقدم.
 - تتصف المنطقة العربية بارتفاع درجة التسربات للخارج في شكل رؤوس أموال¹
- إذن كان هذا تحليل مبسط حول طبيعة اقتصاديات الدول العربية، وفيما يلي سنحاول معالجة مسألة أخرى بالغة الأهمية تتعلق بواقع الاقتصاد الرقمي العربي.
- المطلب الثاني: واقع الاقتصاد الرقمي العربي**

¹ - شيبوط سليمان، "اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية - رؤية مستقبلية -"، في: مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -

دراسات اقتصادية -، الجلفة: جامعة زيان عاشور، 2020، ص: 104.

أصبح الاقتصاد الرقمي المعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضرورة فرضتها ظروف البيئة العالمية، لذلك احتلت قضية تطوير هذا النمط من الاقتصاد مرتبة عالية في سلم أولويات صانعي القرار في مختلف دول العالم المتقدمة والسائرة في طريق النمو على حد سواء.

من هنا توحدت جهود كل من المؤسسات الدولية من أجل تمويل هذا الاقتصاد الذي من شأنه دفع النمو الاقتصادي وتحسين القدرات التنافسية في الأسواق من خلال تخفيض تكلفة المعاملات وتحسين القدرة على الوصول للمعلومات وخصائص ومتطلبات الأسواق الداخلية والخارجية، وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة.¹ بالعودة إلى المزايا التي يحققها الاقتصاد الرقمي خصوصا من ناحية الحصول السريع على البيانات والمعلومات وتخزينها وتحليلها ومعالجتها وتبادلها من خلال المنصات الرقمية من أجل عمليات انتاج السلع والخدمات وتطوير أنشطة الأعمال فإن دول المنطقة العربية أصبح لزاما عليها هي الأخرى أن تدعم برامج تطوير هذا النمط الجديد من الاقتصاد الذي سيعمل على مواكبة التطورات العالمية الحاصلة ومواجهة مجموع التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هذه الدول لا سيما من خلال إحداث تنمية شاملة ومستدامة وتخفيف مستويات الفقر والبطالة خاصة بين فئات الشباب المتعلم من الذكور والإناث.²

شهدت المنطقة العربية تطورا متناميا فيما يتعلق باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات حيث قدر أن متوسط استخدام الانترنت زادت بأكثر من الضعف خلال الفترة (2010-2018)، مع وجود تباين بين البلدان العربية، لكن وعلى الرغم من ذلك فإن البنية التحتية الرقمية في الدول العربية بشكل عام تعتبر متأخرة مقارنة بدول أخرى من العالم خاصة المتطورة منها، خاصة بالنظر إلى قضية سرعة الانترنت فهناك مناطق عربية عديدة لديها أنترنت عالي السرعة ولكن بأسعار جد مرتفعة وفق المعايير الدولية، ولإشارة فإن أهم مصادر الفجوة الرقمية في الدول العربية تتمثل في البنية الأساسية نتيجة لضعف الاستثمار في الشبكات الرقمية الأساسية وهذا ما يؤدي إلى عدم الوصول إلى البيانات والخدمات الالكترونية بالشكل الصحيح، وبالتالي الحد من الابتكار وإعاقة مسار تطوير القطاعات ذات الاستخدام المكثف للبيانات، كما أنه من أهم أسباب الفجوة

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020، "نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2019"، على الرابط الالكتروني: <https://www.amf.org.ae>، تاريخ الدخول: 2022/8/4، على الساعة: 18:35، ص: 11.

² - المرجع نفسه، المكان نفسه.

الرقمية نجد ضعف البنية المؤسسية حيث تحتاج معظم الدول العربية إلى تطوير القوانين والقواعد التنظيمية وإضفاء المزيد من المرونة عليها لتواكب التحولات التقنية الكبيرة الراهنة والمتوقع حدوثها في المستقبل المنظور.¹ وللاشارة فإن التخطيط الاستراتيجي الرقمي أصبح يلعب دورا بالغ الأهمية في الاقتصادات العربية لذلك عازمت العديد من الدول من انتهاج خطط استراتيجية رقمية تؤسس لبرامج اقتصادية تسعى من وراءها إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المعتمدة على الذات، ناهيك عن خلق المزيد من فرص العمل، ودعم التنويع الاقتصادي إلخ.... وفيما يلي سيوضح لنا الجدول الموالي أهم تلك الخطط على المستوى العربي.

الجدول رقم (1)

الخطط والاستراتيجيات الرقمية في الدول العربية²

الدولة	الخطط والاستراتيجيات الرقمية
الأردن	استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية (2020/2019)
الإمارات	استراتيجية تطوير قطاع التقنيات المالية الحديثة Fintech Strategy
البحرين	استراتيجية الحكومة الالكترونية لعام 2016 واستراتيجية الحكومة الرقمية 2022
تونس	الخطة الوطنية الاستراتيجية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال "تونس الرقمية 2030"
السعودية	الخطة التنفيذية لبرنامج التحول الوطني "رؤية المملكة العربية السعودية 2030"
السودان	الخطة الموجهة للحكومة الالكترونية والتوجه للذكاء "2020/2016"
سوريا	استراتيجية الحكومة الالكترونية
الصومال	الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2024/2019
العراق	استراتيجية التحول الرقمي للعراق "2030"
عمان	استراتيجية عمان الرقمية "2030"
فلسطين	السياسة الوطنية للتحول الرقمي لعام "2019"

¹ - المرجع نفسه، المكان نفسه.

² - سفيان قعلول والوليد طلحة، "الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات"، في دورية: دراسات اقتصادية، العدد: 71،

2020، ص: 7.

قطر	استراتيجية الحكومة الالكترونية لدولة قطر 2020
الكويت	استراتيجية "رؤية الكويت 2035"
لبنان	استراتيجية التحول الرقمي في لبنان "2018"
مصر	استراتيجية التكنولوجيا المالية "2019"
المغرب	استراتيجية المغرب الرقمي "2020"

ما هو ملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جل الدول العربية أيقنت مدى أهمية الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات على كافة المستويات وإدخال التقنيات الرقمية المتقدمة في التسيير بصفة عامة، والجزائر هي الأخرى واحدة من تلك البلدان العربية التي سارعت إلى تبني ذلك الخيار.

أما بالنسبة للتجربة الجزائرية في هذا المجال فإن الحكومة باشرت - بحكم التطورات التكنولوجية ومظاهر العولمة الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية - في تبني خيار البدء بتخطيط مشروع "الجزائر الالكترونية 2013"، هذا المشروع القائم على مجموعة من الأهداف والبرامج.

• مشروع الجزائر الإلكترونية 2013E Algérie:

يعد مشروع الجزائر الالكترونية من المشاريع الكبرى المعدة من قبل وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام بداية من العام 2009 في إطار جملة مباحثات ومشاورات شملت مؤسسات وادارات عمومية ومتعاملين اقتصاديين عموميين ومن فئة الخواص، كما شملت الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيا الاعلام والاتصال.¹

هذا البرنامج الاستراتيجي يدعو للتسريع في بناء مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي في البلاد من خلال تعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة في كافة القطاعات (المؤسسات الإدارية العمومية، قطاع التربية والتعليم، قطاع الصحة....) بما يساهم في عصنة الإدارة العمومية ويجعلها تقدم خدماتها بشكل أفضل، أبسط وأسرع للمواطنين، ومن هنا يعتبر هذا البرنامج بمثابة الخطة الاستراتيجية الوطنية الشاملة والمتكاملة لتأطير وتحسين السياسة الوطنية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، والتي تعتبر مدخلا فاعلا من مداخل تحقيق التنمية بجميع أبعادها ومستوياتها.²

¹ - فتيحة فرطاس، "عصنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، في: مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 2، العدد: 15، 2016، ص: 316.

² - المرجع نفسه، المكان نفسه.

هذا بالنسبة لمجموع البرامج التي سعت الحكومة جاهدة لتجسيدها على أرض الواقع من أجل إنجاز مشروع عصرنه الإدارة من خلال تطبيق مشروع الجوائر الالكترونية، وفيما يلي سنعرض على برنامج تنفيذ مشروع الجوائر الالكترونية.

على العموم لقد تضمن هذا البرنامج مجموعة هامة من البرامج الفرعية التي تدرج ضمنه، وقد اعتبر الاطار الاجرائي التطبيقي لما يعرف بتكنولوجيات الاعلام والاتصال، وبالتالي الوصول إلى تحقيق هدف الحكومة الالكترونية في الجوائر.

- **برنامج تطوير التشريعات***: وهذا من خلال إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية وتطوير التشريعات القائمة.

- **برنامج تطوير البنية المالية**: يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا لتحقيق شرط المرونة.

- **برنامج التطوير الإداري والتنفيذي**: ويشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الالكترونية.

- **برنامج التطوير الفني**: يركز البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في المصالح الحكومية لتطوير القدرات اللازمة لإنجاز المشروع، بالإضافة إلى تحسين الكفاءة والتشغيلية والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وأنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات.

- **برنامج تنمية الكوادر البشرية**: من خلال تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الالكترونية وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها جميع الجهات الحكومية المشاركة في مشروع الحكومة الالكترونية.

* من بين أهم القوانين الصادرة بشأن ذلك نجد ما يلي:

- القانون رقم 09- 04 المؤرخ في 5 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها. للاطلاع على القانون انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 47.

- القانون رقم 11- 10 المؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية، للاطلاع على القانون انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 37.

- القانون رقم 12- 07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 متعلق بالولاية. للاطلاع على القانون راجع: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 12.

- برنامج الاعلام والتوعية: وذلك من خلال انتهاج خطة تعرف المجتمع بمزايا التحول الالكتروني وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الالكترونية.¹

إذن تطبيق هذه البرامج على نحو جيد من شأنه تسهيل عملية تعميم الإدارة الالكترونية وبالتالي التحول نحو تحقيق أبعاد الحكومة الالكترونية في الجزائر، وللإشارة فإن هذا الأمر ليس بالهين لأنه يتطلب نوع من الجهد المادي والمعنوي المرتبط بتوفير مخصصات مالية معتبرة وكذلك تسخير طاقات بشرية لهذا المسعى، ولعل هذا الشرط الأخير يعتبر أهم خطوة من شأنها إنجاح وتيرة العمل بتكنولوجيا المعلومات في الإدارات الجزائرية، فدائماً نعيد ونكرر القول بأن العنصر البشري والاهتمام بتكوينه أحسن تكوين يعتبر مدخلا هاما من مداخل تحقيق التنمية بجميع أبعادها.

إذن مشروع الحكومة الإلكترونية أصبح يمثل مطلباً ضرورياً تقتضيه الظروف الدولية الراهنة وبالتالي فكل الدول أضحت ملزمة بتطبيقه عملياً، فالجزائر بادرت بذلك وكغيرها من الدول حققت مكاسب في صالح المواطن والدولة والمجتمع ككل من وراءه، إلا أنه كغيره من المشاريع تعثر بمجموعة من التحديات والمعوقات، وفيما يلي سنوضح أهمية هذا المشروع انطلاقاً من الإيجابيات التي يحققها.

- خفض أسعار الخدمات وتكاليف إرسال المعلومات.
- تخفيض الوقت اللازم للمعاملات (تحقيق الأهداف في أسرع وقت ممكن).
- انخفاض الحاجة إلى تقديم نفس البيانات لتلقي خدمات متعددة.
- الدقة في إدخال البيانات والعائد العملي والتخطيطي لها.
- الشفافية وتقليل فرص الفساد والغش.
- تعزيز الديمقراطية.
- زيادة تحصيل الضرائب والرسوم في الإيرادات وجعل التهرب منها جد صعب.
- إيرادات إضافية من زيادة استخدام الخدمات التجارية والبيانات.
- انخفاض الطلب على الخدمات من خلال توفير معلومات أفضل.
- تقليل استعمال المواصلات والطرق والضغط المروري والكهرباء والوقود.

¹ - محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة، تخصص إدارة إلكترونية، كلية الحقوق/شعبة العلوم القانونية والإدارية، المقياس: الإدارة الالكترونية في الجزائر، على الرابط الالكتروني: <https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/resource/view.php?id=27910>، تاريخ الدخول: 2021/5/5، ساعة الدخول: 12:27، ص - ص: 35-36.

- توفير خدمات جديدة مثل التجارة الإلكترونية، التطبيق عن بعد، التعليم الإلكتروني عن بعد....).

- الحكومة الإلكترونية بعد فترة من التعميم ستكون أقل تكلفة من النظم اليدوية.

- تعزيز قدرة المجتمع في التطور نحو اقتصاد المستقبل أو ما يعرف بالاقتصاد المعرفي¹.

إذن من هنا نلاحظ مدى أهمية هذا المشروع الذي يعود بالنفع على جميع المجالات والقطاعات (اقتصاد، تعليم، صحة، عدالة، إدارة... إلخ)، لكن على الرغم من ذلك يبقى المشروع ومنذ تبنيه في الجزائر محاطا بجملة من التحديات .

المطلب الثالث: تجليات إسهامات التجارة الالكترونية في تحقيق النمو الاقتصادي بالمنطقة العربية

إن تحقيق السوق العالمية لن يتحقق إلا بزوال الحواجز مهما كانت طبيعتها بين الأسواق الوطنية وهذا يتحقق تدريجيا من سوق قروي الى سوق حضري فوطني فإقليمي ليصل إلى العالمي، وهذا أصبح اليوم مجسدا من خلال عولمة السوق وذلك مع ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والتي غزت العالم من خلال مسألة عولمة كل من العرض والطلب.²

أما بالنسبة لعولمة العرض فهي تعبر عن إمكانية الحصول على الإنتاج بكميات كبيرة وفي وقت قصير وذلك بفعل التطور التكنولوجي السريع، هذا الأخير الذي استطاع تطوير السوق وتوسعة نطاقه، أما بالنسبة لعولمة الطلب فهي جاءت كنتيجة حتمية للمعرفة السريعة للمنتجات الجديدة، وفي هاته الحالة يتكون مستهلكون من جميع قارات العالم يطلبون منتجات متشابهة وذلك من خلال ما يعرف بمحاكاة الطلب.³

وللتجارة الالكترونية بصفة عامة مزايا كثيرة تتجلى في النقاط التالية:

- التجارة الالكترونية أداة لزيادة القدرة التنافسية.
- التجارة الالكترونية أداة لتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التجارة الالكترونية أداة لخلق فرص جديدة للعمل الحر.

¹ - توفيق غفصي، "إقامة الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الالكترونية"، في: مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 10، العدد: 1، 2019، ص- ص: 347-348.

² - مصطفى بودرامة، العولمة الاقتصادية حقائق وأوهام، الجزائر: منشورات الوطن اليوم، 2016، ص: 55.

³ - المرجع نفسه، ص- ص: 55-56.

- التجارة الالكترونية أداة للاستفادة من الفرص في سوق التكنولوجيا المتقدمة.¹
 - وكإضافة جوهرية في نفس السياق نستطيع القول بأن التجارة الالكترونية على المستوى العربي أدت إلى إحداث نتائج إيجابية معتبرة تتمحور حول النقاط التالية:
 - توسيع نطاق السوق العربي.
 - تفعيل مفهوم المنافسة الكاملة في السوق.
 - انخفاض تكاليف العمليات التجارية.
 - تعمل التجارة الالكترونية على تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية بين المنشآت بفعل دخول المعرفة والمعلومات كأصل مهم من أصول رأس المال.
 - المساهمة في تقسيم العمل وتغيير أنماطه وأساليبه.
 - العمل على التخفيض من حصيللة الضرائب في مهن متعددة كالصرافة ومبيعات الكتب.²
- كخلاصة عامة حول مسألة تجليات اسهامات التجارة الالكترونية العربية في تحقيق النمو الاقتصادي نستطيع القول بأن هذا النمط الحديث من التجارة له تأثير ملموس وواضح على المتغيرات الاقتصادية ومعدلات النمو فهي تؤدي إلى زيادة الأجور ورفع مستوى المعيشة للأفراد وتعمل على هيكلة الأسواق وتوسيع نطاق التسويق مما يعمل على زيادة المبيعات وزيادة معدلات الصادرات، وبالتالي زيادة الإنتاج وارتفاع معدلات النمو حيث أن استخدام الدول للوسائل التكنولوجية الحديثة في التجارة يعمل على زيادة قوة الإنتاج والنمو لهذه اللدان، وأيضا يعود ذلك بالنفع على القطاعات الاجتماعية والصحية والتعليمية جراء استخدام الآليات التكنولوجية الحديثة في تعاملاتها.
- وبطبيعة الحال لا ننكر أهمية التجارة الالكترونية على المستوى العربي وما أسهمت به من تأثيرات إيجابية جمة إلا أن متغيرات تراجع مستوى أدائها وضعفها لازالت تطفو في الأفق بالمقابل، وذلك لأسباب كثيرة سندرجها من خلال عناصر هذا المقال.

المبحث الثاني: تحديات التجارة الالكترونية في الدول العربية

¹ - عبود زرقين وشوقي جباري، "تعزيز دور التجارة الالكترونية في تنمية الاقتصادات العربية"، في: مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 2، جانفي 2010، ص- ص: 149-150.

² - هناء سيد جواد الناصر، "أثر التجارة الالكترونية على المنافسة في الأسواق المحلية العربية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، من الموقع الالكتروني: <https://democraticac.de/?p=45530> تاريخ الدخول: 2022/9/24، ساعة الدخول: 10:38.

إن الحديث عن تحديات التجارة الالكترونية في المنطقة العربية يجرنا إلى معرفة مدى توافر متطلبات إنجاح هذا النمط من المعاملات التجارية، لذا سنحاول البدء بالتركيز على المتطلبات ذات الطبيعة القانونية مبرزين كل ما يتعلق بها من مسائل تتمحور حول واقعها ونقاط قوتها وكذلك جوانب القصور فيها، ثم سنركز اهتمامنا كذلك في هذا الشق من المقال على متطلبات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات، ثم المتطلبات المرتبطة بالتعليم وأيضاً مسألة أخرى في غاية الأهمية تتمحور حول أنظمة الدفع الالكتروني.

المطلب الأول: الإطار التشريعي المنظم للتجارة الالكترونية في الدول العربية

إن الحديث عن الإطار التشريعي المنظم للتجارة الالكترونية في البلدان العربية يستدعي منا 'تبيان أهم القوانين الصادرة في بعض الدول العربية التي باشرت بتبني خيار الاعتماد على التجارة الالكترونية هذا النمط الجديد الذي غزا العالم في برهة، وأصبح ضرورة تقتضيها الظروف.

لقد اهتمت جل الدول العربية بهذا النمط الجديد من التجارة خلال الفترة الممتدة من 2000 وإلى غاية 2009 ومنذ ذلك الحين وضعت أطر قانونية عديدة تنظم هذا النمط من التجارة في كل من دول المغرب العربي، الخليج العربي إلى غير ذلك...، ففي المملكة البحرينية صدر قانون التجارة الالكترونية بتاريخ 14 سبتمبر 2002، كما صدر القانون رقم 85 في الأردن عام 2001 والمسمى قانون المعاملات الالكترونية، أما في تونس فقد صدر القانون رقم 83 لسنة 2000 الخاص ب: المبادلات الالكترونية والمؤرخ في 9 أوت 2000، ويسري نفس الشيء على المغرب الذي أولى للتجارة الالكترونية اهتماماً خاصاً ونظم لها نصوصاً قانونية خاصة وليبيا كذلك حذت حذو نظيراتها، والامارات العربية المتحدة وسوريا التي قامت بإدخال تعديلات على الاطار القانوني والتشريعي الذي تعمل عليه ضمن خطة عمل الحكومة للانتقال الكامل إلى اقتصاد السوق الاجتماعي والاندماج والانسجام مع الاقتصاد العالمي، وحتى لبنان هي الأخرى باشرت بوضع ترسانة من القوانين الخاصة بالمعاملات الالكترونية التجارية ابتداء من العام 2003.¹

أما بالنسبة للجزائر فهي الأخرى عمدت إلى ترسيخ قواعد التجارة الالكترونية وذلك عبر المضي في تطبيقها من خلال سن مجموعة من القواعد القانونية المنظمة لذلك، ويعتبر القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 هو الاطار العام المنظم لشروط وكيفيات المعاملات التجارية الالكترونية.

فقد نصت المادة السادسة (6) منه على ما يلي:

يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

¹ - عاقلية فضيلة، "الإطار القانوني للتجارة الالكترونية وواقع استخداماتها في الدول العربية"، في: مجلة الاقتصاد الجديد، العدد:

التجارة الالكترونية: النشاط الذي يقوم بموجبه مورد إلكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك إلكتروني عن طريق الاتصالات الالكترونية.

العقد الإلكتروني: العقد بمفهوم القانون رقم 04-02 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق ل 23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية ويتم إبرامه عن بعد، دور الحضور الفعلي والمتزامن لأطرافه باللجوء حصريا لتقنية الاتصال الإلكتروني.

المستهلك الإلكتروني:

كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني بعوض أو بصفة مجانية سلعة أو خدمة عن طريق الاتصالات الإلكترونية من المورد الإلكتروني بغرض الاستخدام النهائي.

المورد الإلكتروني:

كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتسويق أو اقتراح توفير السلع أو الخدمات عن طريق الاتصالات الإلكترونية. وسيلة الدفع الإلكتروني:

كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة الكترونية.

الاشهار الإلكتروني:

كل إعلان يهدف بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى ترويج بيع سلعة أو خدمات عن طريق الاتصالات الإلكترونية. الطلبية المسبقة:

هو تعهد بالبيع يمكن أن يقترحه المورد الإلكتروني على المستهلك الإلكتروني في حالة عدم توفر المنتج في المخزون.

اسم النطاق:

عبارة عن سلسلة أحرف أو أرقام مقتبسة ومسجلة لدى السجل الوطني لأسماء النطاق وتسمح بالتعرف والولوج إلى الموقع الإلكتروني¹

في الحقيقة إن ما يجب الإشارة إليه في هذا السياق هو ذلك التحدي المتعلق بمسألة تطبيق التشريعات والقوانين المرتبطة بتنظيم نشاطات التجارة الالكترونية، ففي الواقع لوحظ بأن جل الدول العربية - ومنها الجزائر - أولت أهمية كبيرة وكعادتها لسن القوانين وضبطها، ولكن إهمال جانب آخر في غاية الأهمية يتعلق بالرقابة على تطبيق تلك القوانين وتطبيق الجزاء على من لا يحترمها ويتعدى عليها. لذلك نعتقد بأن التحدي الأكثر خطورة والذي يواجه هذه النشاطات التجارية الحديثة يرتبط أكثر بغياب الرقابة والصرامة في معاقبة كل من لا يحترم القوانين المنظمة لهذه المعاملات.

¹ - نقلا عن: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة السادسة، العدد: 28،

هذا باختصار شديد حول أهم وأبرز التشريعات الصادرة من قبل حكومات بعض الدول العربية بخصوص التجارة الالكترونية، وفيما يلي سننتقل لمعالجة مسألة أخرى في غاية الأهمية تتعلق بتحديات التجارة الالكترونية العربية.

المطلب الثاني: تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يعتبر الافتقار إلى البنية الأساسية المعلوماتية أحد أهم العقبات التي تعرقل مسار انتشار التجارة الالكترونية، ومن هنا يصعب تنميتها وتطويرها في منطقة الوطن العربي، فعدم وجود استراتيجية تكنولوجية يعد أهم تحدي حيث أن معظم الدول العربية تقتصر إلى ذلك وبالتالي غياب برنامج شامل يتضمن الأهداف العامة طويلة المدى لبناء مجتمع المعلوماتية التكنولوجية، ومن ثم تعاني أغلب البلدان العربية من عدم وجود سياسات واضحة المعالم تتصف بالدوام والاستمرارية في هذا المجال، كما أن ضعف البنية الأساسية في الاتصالات يمثل هو الآخر تحدي يواجه نمو التجارة الالكترونية في المنطقة العربية.¹

المطلب الثالث: تحديات تتعلق بمجال التعليم

في الحقيقة التعليم بصفة عامة في المنطقة العربية لازال يعاني من الضعف والهشاشة في عديد الجوانب وعلى رأسها مسألة الكيف، ناهيك عن بعض التحديات المتعلقة بالأمية واستمرار انتشارها في بعض المناطق التي لا زالت تقتصر إلى أدنى شروط الحياة، وعلى الرغم من موجة التطور العلمي التي اجتاحت العالم بأسره إلا أن هناك بعض المناطق لا زالت جد متأخرة خاصة في مجال التكنولوجيا والاتصالات المتطورة وعليه وجب على الحكومات العربية قاطبة من أن تعيد النظر في هاته القضايا المجتمعية الجوهرية التي لها أثر بالغ الأهمية في حياة الشعوب.

إن من أكثر سلبيات الوطن العربي إذن انخفاض المستوى العلمي والتكنولوجي ونقص مراكز البحث العلمية والدراسات في مجال المعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة فقد قدرت احصائيات أجرتها منظمة اليونسكو عن عدد الباحثين العرب سنة 2002 بـ 397.00 باحثاً وهذا ما يعكس قلة الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجيا مما ينعكس سلباً على نمط التجارة الإلكترونية العربية، إلى جانب انخفاض حجم الانفاق على نشاطات البحوث

¹ - عيسى دراجي، "تحديات التجارة الالكترونية في الدول العربية"، مداخلة ملقاة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية، واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر - عرض تجارب دولية -، على الرابط الالكتروني: <https://www.noor-book.com>، تاريخ الدخول: 2022/9/21، على الساعة: 06:20.

والتطوير قفي كل الدول العربية بحسب إحصائية للبنك الدولي نشرت في عام 2004 حددت حجم الانفاق ب 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.¹

المطلب الرابع: تحديات مجال الدفع الالكتروني

يعتبر الدفع الإلكتروني واحد من النشاطات المهمة في هذا النوع من التجارة، والذي يتم من خلاله نقل الأموال من المشتري إلى البائع، لذلك فإن التعامل التجاري الإلكتروني يستلزم إلى جانب توفر تكنولوجيا متقدمة ونظام اتصالات حديثة أيضا توافر القدرة التشغيلية اللازمة لأداء الخدمات المصرفية وإجراء المدفوعات، فقد أدى التطور السريع والمتتابع في تكنولوجيا الاتصالات إلى تطوير النظام النقدي وأدوات الدفع في المعاملات التجارية وعلى كل المستويات من خلال ما يسمى بنظام النقل الإلكتروني للأموال والذي تتم فيه كل المدفوعات باستخدام وسائل الاتصالات الإلكترونية، حيث أن ظهور التجارة الإلكترونية وانتشارها تطلب إيجاد وسيلة لدفع مقابل السلع والخدمات لهذا استحدثت وسائل دفع جديدة ملائمة لمتطلبات هذه التجارة ومساهمة في زيادة فعاليتها فالنظام المالي (البنوك الوسيط والأسواق غير مصرفية) بصفة عامة ونظم الدفع بصفة خاصة تعتبر بمثابة البنية الأساسية المالية لعالم الأعمال الحديث وذلك لأن كل المعاملات المالية والتجارية في مجال التجارة الإلكترونية يصعب دفعها نقدا، ولإشارة فإن نظام الدفع في التجارة الإلكترونية يشير إلى الدورة الإلكترونية السريعة لنقل الأموال من المشتري إلى البائع عبر المؤسسات المالية وباقل تكلفة ممكنة.²

على العموم هناك العديد من العراقيل والتحديات التي تعترض سبيل تطوير نمط التجارة الإلكترونية في الوطن العربي حاولنا اختصارها اختصارا شديدا في قضية الدفع الإلكتروني وبعض العراقيل المرتبطة بالتعليم بالإضافة إلى ضعف البيئة المعلوماتية التكنولوجية، لكن ما يمكن التذكير به هو ذلك العائق الأكثر خطورة والمتعلق بالجانب التنظيمي القانوني لهذا النمط من التجارة.

الخاتمة:

أصبحت التجارة الإلكترونية واحدة من ضرورات الحياة التي فرضتها الظروف المتعلقة بالعولمة وسرعة انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات وحتى الأفراد، لذلك نستطيع القول بأنها مطلب أساسي لا مفر من تجسيده على أرض الواقع من خلال العمل وبكل جهد على تطويره وتنميته من طرف الحكومات العربية، هاته الأخيرة التي أضحت مطلوبة اليوم من إعادة النظر في قضية التجارة وسبل تيسيرها توافقا ومتطلبات العصر

¹ - يزيد عربي باي، "تحديات التجارة الإلكترونية في ظل القوانين العربية"، في: مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد: 7، سبتمبر 2015، ص- ص: 188-189.

² - محرز نور الدين وصيد مريم، "نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر"، في: مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 2، جانفي 2010، ص- ص: 274-275.

الراهن القائم على السرعة في المعاملات والنشاطات ذات الطبيعة التجارية، ولعل أهم قضية هاهنا تكمن في مدى توفير بيئة قانونية تنظيمية محكمة من شأنها ضبط التجارة الالكترونية وفق ما يحقق النجاح، خاصة وأن أهم التحديات التي تواجه التجارة العربية الالكترونية تكمن في مدى تطبيق التشريعات القانونية المنظمة لهذا النمط من الأنشطة التجارية على وجه الخصوص، ناهيك عن ضرورة الاهتمام بالمجال التكنولوجي وطرق وأساليب الاتصالات الحديثة من خلال تطوير البنى التحتية لنظم الاتصالات، كما يجب العمل على ضمان أمن المعلومات وإيجاد قاعدة لتبادلها بين مختلف الدول العربية مما يعزز بالنهاية التجارة الالكترونية العربية البينية.

ولعل أهم خطوة يجب ان تخطوها حكومات الدول العربية من أجل تحقيق نتائج إيجابية من وراء هذا النمط الجديد من التجارة هو تعزيز العمل العربي المشترك في جميع المجالات خاصة المجال الاقتصادي خصوصاً وأن هاته الدول تتميز بتوفرها على كل عوامل القوة بدءاً بالقوة البشرية والاقتصادية والعسكرية، وما من شك أن العمل المشترك بحد ذاته سيعزز دور العرب الإقليمي ويمكن بلدانه من الحصول على التكنولوجيا المتطورة واستثمارها فيما يخدم مصالحه.

عموماً لقد ارتأينا أن نلخص توصيات موضوع دراستنا في شكل حلول وبدائل من شأنها تقويم هذا النمط من التجارة على المستوى العربي، وقد توصلنا إلى ما يلي:

- بعد تحليل هذه الأفكار المتاحة حول قضية واقع التجارة الالكترونية في الوطن العربي لوحظ بأن لها إيجابيات وسلبيات في الوقت ذاته، وهذا ما من شأنه أن يفرض على حكومات الدول العربية قاطبة من إعادة النظر - خاصة - في مسألة الأطر القانونية التي تحكم هذا النمط الجديد من التجارة في اعتقادنا، لأنه كلما توفرت بيئة تنظيمية تحكمها قوانين وقواعد واضحة بهذا الخصوص كلما حققت التجارة الالكترونية العربية نتائج جيدة من شأنها تفعيل عمليتي التنمية والنمو.
- ما يلفت الانتباه أكثر هنا هو أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل القاعدة الأساسية في هذا النمط من التجارة بمعنى أنه كلما تم تطوير البنى التحتية لنظم الاتصالات كلما تفعلت عملية استخدام التجارة الالكترونية على أوسع نطاق.
- ضرورة العمل على توفير خدمات الحكومات الالكترونية وضمان أمن المعلومات.
- الاهتمام بالمناطق الريفية والمعزولة وتزويدها بخدمات الانترنت.
- العمل على دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة قطاعات التعليم وفي مختلف المناطق وبدون استثناء.

- تنسيق الجهود العربية فيما يتعلق بتبادل المعلومات والنشر الإلكتروني مع تعزيز التجارة الالكترونية مما يؤدي إلى دعم مشاريع التجارة البينية العربية والنهوض بمستواها.
- ما يجب الاهتمام به أكثر في هذا السياق هو ضرورة إعادة النظر في مسألة الدفع الالكتروني وذلك من خلال دعم التحول نحو نشر الخدمات الالكترونية المصرفية في البنوك.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

- 1- القانون رقم 09 - 04 المؤرخ في 5 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها. للاطلاع على القانون انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 47.
- 2- القانون رقم 11- 10 المؤرخ في 22 جوان 2011 يتعلق بالبلدية، للاطلاع على القانون انظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 37.
- 3- القانون رقم 12- 07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 متعلق بالولاية. للاطلاع على القانون راجع: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد: 12.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة السادسة، العدد: 28، 2018/5/16.

ثانياً: الكتب

- 5- عباس، أشواق، أزمة بناء الدولة العربية المعاصرة مقارنة نقدية لمفهوم الإصلاح وإشكالية التكامل العقلاني، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.
- 6- كمال حمودة، عمرو، منظمة الأوليك .. إلى أين؟ دور منظمة الدول العربية المصدرة للنفط في حماية المصالح العربية، ط.1، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي.
- 7- سلامة، غسان وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي - مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط.3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 8- بودرامة، مصطفى، العولمة الاقتصادية حقائق وأوهام، الجزائر: منشورات الوطن اليوم، 2016.

ثالثاً: المقالات

- 9- باي، يزيد عربي، "تحديات التجارة الالكترونية في ظل القوانين العربية"، في: مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد: 7، سبتمبر 2015.

- 10- زرقين، عبود وجباري، شوقي، "تعزيز دور التجارة الالكترونية في تنمية الاقتصادات العربية"، في: مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 2، جانفي 2010.
 - 11- ملواح، فضيلة، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018"، في: Revue d'économie et de statistique appliquée، 2020.
 - 12- محمد، طرشي ونبل، بوفليح، "التجارة الالكترونية في الدول العربية بين الواقع والمأمول"، في: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد: 14، العدد: 19، 2018.
 - 13- نافعة، حسين، "القومية العربية والتفكك في الوطن العربي/ رد على آراء فؤاد عجمي"، في: دورية المستقبل العربي، السنة الرابعة، العدد: 35، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982.
 - 14- سليمان، شيبوط، "اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية - رؤية مستقبلية -"، في: مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية -، الجلفة: جامعة زيان عاشور، 2020.
 - 15- غفصي، توفيق، "إقامة الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والمأمول بالاستعانة بنموذج الأمم المتحدة في قياس تطور ومتطلبات الحكومة الالكترونية"، في: مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 10، العدد: 1، 2019.
 - 16- فضيلة، عاقل، "الإطار القانوني للتجارة الالكترونية وواقع استخداماتها في الدول العربية"، في: مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 3، ماي 2011.
 - 17- قعلول، سفيان وطلحة، الوليد، "الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات"، في دورية: دراسات اقتصادية، العدد: 71، 2020.
 - 18- فرطاس، فتيحة، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، في: مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 2، العدد: 15، 2016.
- سادسا: المواقع الإلكترونية**
- 19- جواد الناصر، هناء سيد، "أثر التجارة الالكترونية على المنافسة في الأسواق المحلية العربية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، من الموقع الالكتروني: <https://democraticac.de/?p=45530> تاريخ الدخول: 2022/9/24، ساعة الدخول: 10:38.
 - 20- دراجي، عيسى، "تحديات التجارة الالكترونية في الدول العربية"، مداخلة ملقاة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية، واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية

في الجزائر - عرض تجارب دولية -"، على الرابط الالكتروني: <https://www.noor-book.com>، تاريخ الدخول: 2022/9/21، على الساعة: 06:20.

21- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020، "نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2019"، على الرابط الالكتروني: <https://www.amf.org.ae>، تاريخ الدخول: 2022/8/4، على الساعة: 18:35.

22- محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة، تخصص إدارة إلكترونية، كلية الحقوق/ شعبة العلوم القانونية والإدارية، المقياس: الإدارة الالكترونية في الجزائر، على الرابط الالكتروني: <https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/resource/view.php?id=27910>، تاريخ الدخول: 2021/5/5، ساعة الدخول: 12:27.